عميد كلية الحقوق لـ«الوطن»: لا استثناءات في منح الوثائق الجامعية للطالب

| فادي بك الشريف

بين عميد كلية الحقوق في جامعة دمشق ماهر ملندي في تصريح لـ«الوطن» وجود تعليمات صارمة من وزارة التعليم العالي ورئاسة الجامعة حول تسليم الوثائق الجامعية، نافياً منح أي استثناءات لتسليم أي وثيقة رسمياً مهما كانت إلا لصاحب العلاقة شخصياً (مصدقة التخريج، كشف العلامات، وثيقة تسجيل، بيان حياة جامعية، بطاقة جامعية، إعادة الارتباط، إيقاف التسجيل، ترقين القيد، التحويل المماثل)، وبعد توقيع صاحب العلاقة في سجل الاستلام الخاص بذلك والاحتفاظ بصورة من هويته الشخصية.

ونفى ملندي منح أي استثناءات لأحد فيما يخص تسليم الأوراق المتعلقة بالطالب إلا لصاحب العلاقة أو بموجب وكالة قانونية، مشيراً إلى عدم ضبط أي مخالفات حول هذا الموضوع، وأن هناك تشديداً للرقابة على موضوع تسليم الثبوتيات المذكورة تجنباً لأي مشكلات قد تحصل.

ولفت عميد كلية الحقوق إلى وجود تعميم من وزارة التعليم العالي يقضي بجواز تسليم الوثائق الرسمية الصادرة عن الكلية للشخص الوكيل بموجب وكالة قانونية عامة أو خاصة، مصدقة منذ فترة لا تزيد على ثلاثة أشهر كحد أقصى، وتتضمن صراحة تحويل الوكيل استلام الوثائق المطلوبة نيابة عن الموكل، ويتم الاحتفاظ بصورة مصدقة عن الوكالة، إضافة إلى صورة عن هوية الشخص الوكيل، وتوقيعه في سجل الاستلام الخاص بذلك.

وأضاف ملندي: إنه يجوز بناء على موافقة رئيس الجامعة أو نائبه لشؤون التعليم المفتوح أو أمين الجامعة حصراً تسليم الوثائق المطلوبة إلى أحد أقرباء صاحب العلاقة وهم (الأب أو الأم، الأخ أو الأخت، الزوج أو الزوجة، العم أو العمة، الخال أو الخالة)، مع الاحتفاظ بالوثائق المثبتة لصلة القرابة (دفتر عائلة، هوية شخصية) والتوقيع في سجل الاستلام الخاص بذلك، كما يجوز فرض الحالات الخاصة الأخرى على عميد الكلية حصراً لإجراء ما يلزم وفق القوانين والأنظمة النافذة.

الرئيس الأسد يصدر القانون ٣٤ الخاص بمنح الشهادة البحرية

حمود: القانون يحقق دعم وتطوير قطاع النقل البحري

| محمود الصالح

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد أمس القانون رقم ٣٤ لعام ٢٠١٧ الخاص بمنح الشهادات البحرية وإلغاء العمل بأحكام القانون رقم ٥٧ لعام ٢٠٠١، المتضمن منح المدير العام شهادات الربابنة والضباط والبحارة وذلك وفقا لأحكام الاتفاقية، وأجاز للضباط العسكريين البحريين ممن تركوا الخدمة على متن السفن الحربية الحصول على شهادات تخولهم العمل على متن السفن التجارية وفق شروط وإجراءات تصدر عن الوزير.

وحدد القانون البدلات التي تستوفيها المديرية لقاء منح الشهادات وتجديدها والتصديق عليها وبدل التقدم للامتحانات المتعلقة بها بقرار يصدر عن الوزير بالتنسيق مع وزير المالية، وتعويضات القائمين على العملية الامتحانية والغرامات المالية المترتبة على مخالفة أحكام هذا القانون وتعليماته التنفيذية بقرار يصدر عن الوزير بالتنسيق مع وزير المالية.

أكد وزير النقل علي حمود لـ«الوطن»: أهمية القانون في دعم وتطوير ورفعة قطاع النقل البحري، وأضاف: إنه وتنفيذاً للاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والشهادات والنوبات الملاحية (STCW 1978) التي انضمت إليها سورية بموجب القانون رقم /١٤/ لعام ٢٠٠٠ صدر القانون رقم /٥٧/ لعام ٢٠٠١ الخاص بالشهادات البحرية متضمناً الشروط الواجب توافرها للحصول على هذه الشهادات.

وأضاف وزير النقل: إن تعديلات طرأت على الاتفاقية الدولية المذكورة ولاسيما التي أقرت في مانيلا ٢٠١٠، الأمر الذي يقتضي النظر بأحكام القانون /٥٧/ لعام ٢٠٠١ ليتوافق مع متطلبات المنظمة البحرية الدولية، حيث قامت الوزارة باستقدام الخبراء لتقييم ملف سورية لمنح الشهادات البحرية بما يتوافق مع تعديلات مانيلا والمقدم من المديرية العامة للموانئ (السلطة البحرية المختصة في القطر) والمؤسسة العامة للتدريب والتأهيل البحري (المعهد البحري المعترف به). وحيث إن القانون المذكور ٥٧ أصبح لا يلبي التعديلات التي طرأت على اتفاقية (STCW 1978)، إضافة إلى أن مواده أعدت بشكل مفصل ما جعلها غير مرنة وتتعارض في بعضها مع هذه التعديلات. ومن أجل استمرار سورية في منح الشهادات البحرية وبقائها على اللائحة البيضاء، وتنفيذاً لملاحظات الخبراء، ولعدم ذهاب المواطن السوري إلى الدول المجاورة للحصول على الشهادات البحرية. لذلك تم إجراء التعديل اللازم.

١٠،٦ مليارات ليرة مشروعات كهرباء تنفذ في ريف دمشق

مدير كهرباء ريف دمشق: مبنانا غير آيل للسقوط!

| الوطن

بانتظار عودتها إلى بنائها الأصلي في القابون استقرت في السنوات الأخيرة مديرية كهرباء ريف دمشق في بناء تابع لوزارة الكهرباء بالقرب من ساحة عرنوس، بناء يؤكد البعض أنه آيل للسقوط.

الأمر الذي نفاه مدير كهرباء ريف دمشق خلدون حدى الذي بين أن المديرية استعانت بلجنة من نقابة المهندسين قامت بدراسة وبفحص أساسات المبنى، وجاء تقريرها نافياً كل أقاويل وإشاعات يتداولها البعض.

ويعد مدير كهرباء ريف دمشق بشتاء جيد في أغلب المناطق التابعة للمديرية وذلك اعتمادا على ما قامت به مديريته خلال الصيف من تجاوز للمشكلات التقنية التي سببت انقطاعات متكررة خلال الشتاء الماضي سواء لجهة استبدال مراكز تحويل أو توسيع بعضها أو لجهة زيادة حمولة هذه المراكز الناتجة عن سوء استخدام الطاقة الكهربائية من المستهلك أو ناتجة عن الاستجرار غير المشروع للطاقة الكهربائية.

ويؤكد حدى أنه وبما يخص الكثير من مناطق ريف دمشق فقد تم رصد الاعتمادات اللازمة لها وبوشر ببعضها وتم رصد ٨٣٧ مليون ليرة لمدينة مضايا و٣١٥ مليون ليرة لمدينة بقين و٢٦ مليون ليرة لمدينة هريرة و٨٥٠ مليون ليرة لبلدة درخبية ومبلغ ١٨٧ مليون ليرة لبلدة دروشة و١٠٩ ملايين ليرة لصالحية النبك.

ويبن حدى أن الأولوية في إعادة الطاقة الكهربائية للمناطق المستعادة إلى كنف الدولة وتكون بإعادة الطاقة الكهربائية للمؤسسات الرسمية من أفران ومؤسسات مياه ومراكز هاتف ومراكز صحية ومن ثم إيصال التيار الكهربائي إلى المناطق المأهولة أولاً وهو ما تقوم به المديرية في المعضمية والسبينة والحسينية والزبداني وهريرة والتل ومناطق أخرى.

ويبين أن أكبر مشكلة تعانيها مديرية كهرباء ريف دمشق هي في مناطق المخالفات بمدينة جرمانا مثل دف الصخر ومزارع الروضة وكرم الصمادي والتي تقارب العشرة آلاف شقة وتبلغ كلفة تخديمها كهربائيا ٨٥٠ مليون ليرة وكهرباء ريف دمشق بانتظار أن تعتمدها وزارة الإدارة المحلية كمنطقة مخالفات فهي تؤثر على المناطق المجاورة لها لأن استجرار الكهرباء إلى منطقة المخالفات هذه يكون بشكل غير نظامي.

ويوضح مدير كهرباء ريف دمشق أنه تمت إعادة الشبكة الكهربائية بالكامل لمدينة الحسينية وبقي أربعة مراكز تحويل ستوضع قريبا بالخدمة بعد الانتهاء من تجهيزها، وتمت المباشرة بتنفيذ العقود التي مدتها ٦ أشهر في المعضمية بعد أن تم رصد مبلغ ١،٢ مليار ليرة من أجل إعادة تأهيل الشبكة الكهربائية وإيصالها أولا للمناطق المأهولة وقد تم تنفيذ نحو عشرة بالمئة ومن عقد المتوسط عشرين بالمئة من عقد المنخفض، كما تم تخصيص بلدة درخبية بـ٨٥٠ مليون ليرة وسيتم المباشرة خلال أسبوع لتنفيذ العقد موضحاً أنه بالنسبة للسبينة فقد تم إنشاء ثلاثة مراكز تحويل في السبينة من أصل ثمانية وعشرين مركزاً ويتم تجهيز ثلاثة مراكز تحويل الحسينية

وأكد حدى على تخصيص مدينة داريا بـ٢٠٠ مليون ليرة من أصل مليار ليرة مخصصة لإعادة إعمارها وقد بوشر بالعقد المبرم مع السورية للشبكات، كما تم وضح محولة في مدينة التل بكلفة ملياري ليرة بدلاً من المحولة السابقة التي تدمرت بالكامل ومنذ أيام تم وضع محولة أخرى أيضاً في الخدمة..

ويرى حدى أنه في ظل عدم وجود تقنين يجب أن تختلف عادات استخدام الطاقة الكهربائية في المنزل، موضحاً أنه خلال العام الماضي كان أحد الأسباب الرئيسية للانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي أثناء وصوله بعد فترة التقنين تعود لاستخدام جميع وسائل الطاقة المنزلية خلال فترة وصول التيار الكهربائي فسيدة المنزل وخلال ساعتين تشغل الغسالة والفرن والمروحة والدفاية مما يشكل ضغطاً يؤدي إلى انقطاعات متكررة خلال فترة وصول التيار الكهربائي.

نقلت ١٥٤ ألف طن في ١٠ أشهر

النقل البحري تعمر سفنها في حوض ميديا الروماني وتقترح إنشاء حوض في سورية

| طرطوس- الوطن

كشف مدير عام المؤسسة العامة السورية للنقل البحري حسن محلا عن نقل ما يقارب ١٥٤ ألف طن من البضائع على متن السفن التي تمتلكها المؤسسة من الخطة الإنتاجية للمؤسسة لعام ٢٠١٧ المتضمنة نقل ١٥٠ ألف طن بنسبة تنفيذ تتجاوز ١٠٠ بالمئة، مؤكداً أن هذه النسبة ستزداد بشكل جيد حتى نهاية العام الحالي.

وأشار محلا إلى امتلاك المؤسسة لثلاث سفن تجارية حديثة (السفينة فينيقيا ناقلة بضائع سائبة) بحمولة ١٨ ألف طن تقريباً والسفينتين سورية & لاوديسيا (شقيقتان) وهما سفينتا نقل بضائع عامة بحمولة ١٢٧٠٠ طن تقريباً.

ويمتاز هذا الأسطول وفق ما يؤكد المدير العام للمؤسسة المهندس بالحداثة والجاهزية الفنية والملاحية العالية ومطابقته لمتطلبات المنظمة البحرية الدولية والمؤتمرات المنبثقة عنها.

وأوضح محلا أنه انطلاقاً شروط تعمير السفن وفق ما تنص عليه القوانين التجارية البحرية العالمية ومتطلبات المنظمة البحرية الدولية وهيئات التصنيف والتأمين التي تشترط أن تخضع جميع السفن العاملة إلى خطة تحويض (مرتان كل خمس سنوات) في الوقت الذي تفتقر فيه مرافئنا وشواطئنا لأحواض تعمير وصيانة وإصلاح السفن، وحفاظاً على الجهوزية الكاملة للسفن الثلاث وضعت المؤسسة في خطتها لعام ٢٠١٧ تحويض سفنها الثلاث وفعلاً تم تحويض سفينتين (فينيقيا – لاوديسيا) في حوض ميديا الروماني والآن يتم تحويض السفينة سورية في الحوض ذاته.. وبالتالي تكون المؤسسة أنجزت كامل عمرات السفن الثلاث خلال هذا العام ووفق المتطلبات العالمية.

وأشار محلا إلى سعي المؤسسة الدائم لزيادة عدد أسطولها وبالتالي حجم أعمالها وذلك تماشياً مع متطلبات سوق النقل البحري، لافتاً إلى سعي المؤسسة لإنشاء حوض لصيانة السفن والذي يعتبر أحد أهم المشاريع الإستراتيجية، حيث سيتم من خلاله إجراء العمرات والإصلاحات لسفن المؤسسة والسفن المملوكة للسوريين ولغير السوريين ما يسهم في زيادة إيرادات المؤسسة وخلق فرص عمل جديدة وتعمل المؤسسة بشكل مستمر على تدريب وتأهيل كوادرها تماشياً مع تطورات السوق العالمية.

٢,٥ مليار ليرة قيمة مشروعات الطرق والمحاور المركزية في ريف حمص

| حمص – نبال إبراهيم

أكد مدير فرع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية في حمص محمود العلي لـ«الوطن» الانتهاء من تنفيذ أعمال صيانة طريق حمص – دمشق الفرع الغربي من أعمال العقد ٢ لعام٢٠١٧ بقيمة ١٥٠ مليون ليرة، كما تم الانتهاء من تنفيذ أعمال صيانة طريق حمص – دمشق الفرع الشرقي من أعمال العقد ٦٣ لعام ٢٠١٧، بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة، لافتاً إلى أنه تتم متابعة أعمال إنشاء عقدة شمسين على طريق حمص – دمشق العقد رقم ٢٧ لعام ٢٠١٢ بقيمة ٦٣ مليون ليرة تقريباً وبنسبة إنجاز ٦٠ بالمئة.

وأشار العلي إلى الانتهاء من تنفيذ أعمال صيانة محور تحويلة حمص الغربية الفرع الشرقي من الكم صفر وحتى الكم ٢٤ من أعمال العقد ١٥ لعام ٢٠١٧ وبقيمة ١٥٠ مليون ليرة، وتنفيذ أعمال صيانة الفرع الغربي من تحويلة حمص الغربية من أعمال العقد ٦٢ لعام ٢٠١٧ بقيمة ١٥٠ مليون ليرة، كما تم الانتهاء من تنفيذ أعمال صيانة طريق حمص – طرطوس الفرع الجنوبي من أعمال العقد ٢٤ لعام ٢٠١٧ والبدء بأعمال صيانة الفرع الشمالي من المحور من أعمال العقد ٦١ لعام ٢٠١٧ بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة سورية وبنسبة إنجاز ٧٥ بالمئة، كاشفاً بأنه ستتم المباشرة قريباً بأعمال صيانة طريق حمص – طرطوس (عقدة طريق تلكلخ – الدبوسية) من أعمال العقد ٧٩ لعام ٢٠١٧ بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة سورية، إضافة إلى أعمال النظافة المستمرة على محور حمص – طرطوس من أعمال العقد ٦٣ لعام ٢٠١٦ بقيمة ١٦ مليون ليرة وبنسبة إنجاز٩٦ بالمئة.

وبين العلي أن الفرع يقوم حالياً بتنفيذ أعمال إعادة تأهيل جسر تل النبي مندو الواقع على تحويلة حمص الكبرى والذي تعرض للتخريب نتيجة الأعمال الإرهابية سابقاً وهو من أعمال العقد رقم ٦٠ لعام ٢٠١٧ وبقيمة ٦٦ مليون ليرة، وأعمال النظافة على محور حمص – دمشق وتحويلة حمص من أعمال العقد ٦٢ لعام ٢٠١٦ بقيمة ١٣ مليون ليرة سورية وبنسبة إنجاز ٩٦ بالمئة.

وأكد مدير الفرع الانتهاء من أعمال صيانة طريق عام حمص – تدمر من الكم ١١٥ وحتى الكم ١٤٥ من أعمال العقد ٦٦ لعام ٢٠١٦ بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة، كم تم الانتهاء من صيانة طريق حمص – تدمر من الكم ٨٠ إلى الكم ١١٥ من أعمال العقد ٢١ لعام ٢٠١٧ بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة، مشيراً إلى أنه يتم حالياً تنفيذ أعمال الصيانة الإسعافية لطريق حمص – تدمر نتيجة الأعمال الإرهابية الأخيرة من الكم ٨٠ إلى الكم ١٤٥ من أعمال العقد ٢٠ لعام ٢٠١٧ بقيمة ١٠٠ مليون ليرة وبنسبة إنجاز ٦٠ بالمئة، مبيناً أنه سيتم المباشرة قريباً بأعمال صيانة طريق حمص – تدمر القديم من الكم ٤٣ حتى الكم ٨٠ من أعمال العقد ٧٣ لعام ٢٠١٧ بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة.

وأضاف العلي: إن العمل مستمر لتنفيذ صيانة محور طريق حمص –الفوسفات من الكم ٤٣ حتى الكم ٨٣ من أعمال العقد ١٧ لعام ٢٠١٧ بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة وبنسبة إنجاز ٣٠ بالمئة، مشيراً إلى أنه تمت المباشرة بأعمال صيانة الطريق من الكم صفر وحتى الكم ٤١ من أعمال العقد ٧٠ لعام ٢٠١٧ بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة، لافتاً إلى أنه تم الانتهاء من تنفيذ طريق عام حمص – السلمية من الكم ٧،٥ وحتى الكم ٢٥ من أعمال العقد ٧٨ لعام ٢٠١٧ وبقيمة مالية بلغت ٢٠٠ مليون ليرة سورية.

المحافظ يمهل مجلس مدينة حماة حتى بداية كانون الثاني ليعيد النظر في أجور أملاكه

| محمد أحمد خبازي

يمتلك مجلس مدينة حماة العديد من العقارات والمنشآت الصناعية والسياحية والتجارية التي تقع في أسواق المدينة الرئيسة وعلى ضفتي العاصي ، وسبق له تأجيرها للقطاع الخاص منذ سنوات طويلة بأجور تعد اليوم زهيدة جداً أو كما تقول العامة بـ/ تراب المصاري/ في الوقت الذي يجني فيه مستثمروها الملايين شهرياً!

وقد وجّه رئيس الحكومة المجلس خلال زيارته حماة على رأس وفد وزاري في ٢٠ أيار الماضي بضرورة إعادة النظر بتلك الأجور لتواكب المتغيرات الراهنة.

والأمر ذاته أكده خميس في زيارته الثانية للمحافظة في ٢٠ تشرين الأول كي يحقق مجلس المدينة ريعية عالية من تلك الأجور تسهم في رفد اعتماداته بكتلة نقدية مهمة، تنفق في تحسين واقع المواطنين الخدمي.

ونظراً لتأخر مجلس المدينة في حصر منشآته وتجديد عقودها الاستثمارية مع المستأجرين أو طرحها للاستثمار مجدداً، فقد أمهل محافظ حماة محمد الحزوري المجلس حتى الأول من شهر كانون الثاني المقبل كمهلة نهائية لاتخاذ إجراءاته بخصوص إعادة النظر باستثمار أملاكه في المدينة، والتي تشمل محالاً ومراكز تجارية في الأسواق الرئيسية وعلى ضفاف نهر العاصي، ومباني متنوعة الاستخدام ومنشآت صناعية وغيرها من العقارات.

وأكد الحزوري في اجتماع خاص عقده لهذا الغرض لرئيس مجلس المدينة والمعنيين في الأمانة العامة للمحافظة ومجلس المدينة، ضرورة البدء بتطبيق الإجراءات والتدابير المتخذة لرفع أجور استثمار أملاك المجلس بهدف زيادة إيراداته ما ينعكس إيجاباً في تحسين الخدمات وإطلاق مشاريع تنموية تعود بالنفع على الأهالي بدلاً من ضياع هذه الأموال والإيرادات على المدينة.

وقال الحزوري : وفقاً لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء خلال زيارته والوفد الوزاري إلى حماة في ٢٠/١٠/٢٠١٧، فإن المحافظة ملتزمة بهذه التوجيهات وبدأت بتطبيق الإجراءات الخاصة بها بعد تشكيل لجان تعنى بتخمين قيم وأجور الاستثمارات الموجودة البالغ عددها أكثر من ١٠٠٠ يمكن أن تشكل في حال إعادة النظر باستثمارها دافعاً مادياً وتنموياً قوياً وأرقاماً مالية كبيرة من شأنها دفع عجلة التنمية في مدينة حماة قدماً للأمام.

وأوضح المحافظ أن هذه الإجراءات التي سيتخذها المجلس تنسحب على باقي الوحدات الإدارية في المحافظة بغية تحسين الواقع الخدمي والاجتماعي والتنموي فيها، وأكد أنه سيحاسب كل وحدة إدارية غير ملتزمة بهذه التعليمات والإجراءات.

كلام رسمي جداً

تم إنهاء تكليف مدير الثانوية وإحالته على الرقابة الداخلية

إشارة إلى ما نشرته صحيفتكم بالعدد ٢٧٤٦ بتاريخ ٩/١٠/٢٠١٧، بعنوان: «دخان مهرب ومشروب كحولي في ندوة الثانوية الصناعية في مصياف».

نبين الآتي:

تم إنهاء تكليف مدير الثانوية الصناعية في مصياف، وإحالته على الرقابة الداخلية بسبب تقصيره وإهماله في الأعمال المكلف بها، كما تم إلغاء عقد استثمار الندوة في الثانوية المذكورة بسبب مخالفته دفتر الشروط الخاص باستثمار المقاصف المدرسية، وتم التوجيه إلى دائرة الرقابة الداخلية للتقصي والتحقيق مع موجه الثانوية لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

رئيس المكتب الصحفي